World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية
روما، 15-18 نوفمبر/تشرين الثاني 2021

التوزيع: عام
التاريخ: 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2021
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 5 من جدول الأعمال
WFP/EB.2/2021/4-A/2
WFP/EB.2/2021/5(A,B,C,D)/2
مسائل الموارد والمالية والميزانية

للعلم

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

يسر المدير التنفيذي أن يقدم طي هذا تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**). ويشمل التقرير البنود التالية من جدول الأعمال:

- الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2022-2026) (WFP/EB.2/2021/4-A/1)
- خطة **البرنامج** للإدارة (2022-2024) (WFP/EB.2/2021/5-A/1)
- تعيين مراجع الحسابات الخارجي **للبرنامج** للفترة من 1 يوليو/تموز 2022 إلى 30 يونيو/حزيران 2028 (WFP/EB.2/2021/5-B/1)
- خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي (WFP/EB.2/2021/5-C/1)
- اللائحة المالية المنقحة **للبرنامج** (WFP/EB.2/2021/5-D/1)

نسخة عن الرسالة الواردة من الأمم المتحدة – نيويورك

الرقم المرجعي: AC/2179

اللجنة الاستشارية
لشؤون الإدارة والميزانية

9 نوفمبر/تشرين الثاني 2021

عزيزي السيد بيزلي،

يسرني أن أرفق طيه نسخة من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقاريركم الواردة في الملحق المرفق.

ويرجى التكرم بعرض تقرير اللجنة الاستشارية على المجلس التنفيذي في أثناء دورته القادمة في شكل وثيقة كاملة ومنفصلة. كما يرجى تزويد اللجنة بنسخة مطبوعة من هذه الوثيقة في أقرب فرصة ممكنة.

مع خالص الشكر والتقدير،
عبد الله بشار بونغ
(Abdallah Bachar Bong)
رئيس اللجنة الاستشارية

السيد ديفيد بيزلي (David Beasley)
المدير التنفيذي
برنامج الأغذية العالمي
Via Cesare Giulio Viola, 68-70
00148 Rome, Italy

أولا- مقدمة

1- نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بما مجموعه 5 من تقارير أمانة برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**)، وهي تقارير يجري تقديمها إلى الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي **للبرنامج** المقرر عقدها في روما، إيطاليا، ابتداء من 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2021. وثلاث من هذه الوثائق معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها، وهي الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2022-2026) (EB.2/2021/4-A)، وخطة **البرنامج** للإدارة (2022-2024) (EB.2/2021/5-A/1) وتعيين مراجع الحسابات الخارجي **للبرنامج** للفترة من 1 يوليو/تموز 2022 إلى 30 يونيو/حزيران 2028 (EB.2/2021/5-B/1)؛ واثنتان منها معروضتان للعلم، وهما خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي (EB.2/2021/5-C/1) واللائحة المالية المنقحة (EB.2/2021/5-D/1). وأثناء نظر اللجنة الاستشارية في التقارير، قدمت أمانة **البرنامج** معلومات وإيضاحات إضافية، اختتمتها بردود مكتوبة وردت في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021.

ثانيا- خطة البرنامج للإدارة (2022-2024)

المتطلبات التشغيلية

2- تعرض خطة الإدارة برنامج العمل المقرر **للبرنامج** ومخصصات الموارد المقترحة من ميزانية دعم البرامج والإدارة اللازمة لدعم عملياته. وتقدم الفقرات من 66 إلى 137 من التقرير لمحة عامة عن المتطلبات التشغيلية لعام 2022 وتحليلا لها، بما في ذلك مجموع المتطلبات التشغيلية التي عبرت عنها المكاتب الإقليمية **للبرنامج**، وحسب الهدف الاستراتيجي والنتيجة وكذلك من حيث الاستجابة لفيروس كوفيد والمجالات المواضيعية الشاملة الرئيسية. واستنادا إلى التزايد الهائل في الجوع وسوء التغذية في جميع أنحاء العالم على النحو الوارد في القسم الأول، فإن قيمة المتطلبات التشغيلية لعام 2022، التي تمثل تقديرا للاحتياجات المجمعة المعبر عنها في الخطط الاستراتيجية القطرية التي وافق عليها المجلس، تقدر بنحو 13.9 مليار دولار أمريكي. (EB.2/2021/5-A/1، الفقرة 66).

3- ويشير التقرير إلى ارتفاع مستوى المتطلبات التشغيلية المقدرة بمبلغ 937 13 مليون دولار أمريكي لعام 2022، بزيادة قدرها 593 1 مليون دولار أمريكي أو 13 في المائة عن عام 2021. وفي عام 2021، وبالنظر إلى زيادة الطلب على المساعدة الغذائية التي يقدمها **البرنامج**، يقدر **البرنامج** أن المطلوب هو 14.3 مليار دولار أمريكي لمواجهة انعدام الأمن الغذائي. وتبلغ الإيرادات المتوقع أن يتلقاها **البرنامج** في عامي 2021 و2022 من المساهمات 8.6 مليار دولار أمريكي و8.4 مليار دولار أمريكي على التوالي. ولا تتضمن خطة التنفيذ المؤقتة أرصدة المساهمات المُرحّلة المقدرة بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي، حيث يمثل المرحّل الفرق بين الموارد المتاحة والنفقات في الفترات المالية السابقة. وبلغ مستوى التمويل 8.4 مليار دولار أمريكي في عام 2020، مما أدى إلى فجوة متوقعة في التمويل بقيمة 537 5 مليون دولار أمريكي أو 39.7 في المائة في عام 2022 (المرجع نفسه، الموجز التنفيذي، الفقرتان 29 و122).

4- وتشير التقديرات إلى أن **البرنامج** سيصل إلى 124.1 مليون شخص من خلال 85 عملية، مما يمثل زيادة بنسبة 23 في المائة عن خطة الإدارة السابقة، حيث كان **البرنامج** قد وصل إلى 100.8 مليون مستفيد في عام 2021 (المرجع نفسه، الموجز التنفيذي، الفقرة 66 والجدول ثالثا-2). وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بالمعلومات التالية عن الاحتياجات والتمويل المتوقع. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية الزيادة في الاحتياجات وفي مستويات التمويل المتوقعة وفي فجوة التمويل المتراكمة مع الوقت، وهي على ثقة في أنه سيتم توفير معلومات إضافية في خطة البرنامج القادمة للإدارة.**

الجدول 1: الاحتياجات والتمويل المتوقع، 2015-2022 *(مليون دولار أمريكي)*								
احتياجات خطة الإدارة مقابل التمويل المتوقع، 2015-2022								
البند	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**
احتياجات خطة الإدارة (بما في ذلك تكاليف الدعم غير المباشرة)	7 967	8 581	9 007	9 011	9 796	10 566	12 344	13 937
توقعات التمويل الواردة في خطة الإدارة	4 400	4 900	5 200	5 700	6 800	7 450	7 400	8 400
فجوة التمويل	3 567	3 681	3 807	3 311	2 996	3 116	4 944	5 537

جمع الأموال

5- يقدم التقرير معلومات عن تنويع قاعدة تمويل **البرنامج** (المرجع نفسه، الفقرات من 33 إلى 51)، والسعي وراء حلول تمويل مبتكرة، والعمل على تحقيق أثر أكبر من التمويل (المرجع نفسه، الفقرات 52 إلى 57)، واستراتيجيات لتحسين مرونة التمويل والقدرة على التنبؤ به (المرجع نفسه، الفقرات من 58 إلى 65). وفيما يتعلق بمساهمات كبار المانحين، أُبلغت اللجنة أن أكبر 4 مانحين في عام 2020 كانوا يشكلون 70 في المائة من جميع المساهمات بينما شكل العشرة الأكبر 89 في المائة؛ ومن المتوقع في عام 2021، أن يمثل أكبر 4 مانحين 63 في المائة من جميع المساهمات وأن يمثل العشرة الأكبر 92 في المائة (انظر أيضا EB.2/2021/5-A/1، الشكل ثانيا-1).

6- وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات إضافية بشأن الشراكات مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وأُبلغت بأن من الممكن أن يُطلب من **البرنامج** دعم البرامج الحكومية، رهنا بالسياق والأولويات والفجوات في التنفيذ. وأُبلغت اللجنة أن **البرنامج** قد حدد مجالات معينة يتمتع فيها بميزة نسبية لتقديم الدعم للحكومات الوطنية في تحقيق أهدافها، وهي: 1) التحول الريفي، 2) البنية التحتية المستدامة، 3) تنمية رأس المال البشري. وحتى الآن، كان أهم مجال وقّع فيه **البرنامج** اتفاقات مع الحكومات الوطنية لتنفيذ موارد من مصادر المؤسسات المالية الدولية هو تنمية رأس المال البشري، ولا سيما في مجال شبكات الأمان الاجتماعي القائمة على النقد. وعملا على المساهمة في الاستجابة المتعددة الأطراف الأوسع نطاقا، سيسعى **البرنامج** إلى تنفيذ استجاباته بالتآزر مع الحكومات والشركاء الآخرين، بما في ذلك من خلال تعزيز طرق التمويل المبتكرة التكميلية.

7- وفيما يتعلق بعمليات مقايضة الديون التي تهدف إلى خفض الديون الخارجية ودعم البلدان النامية في إعادة توجيه الموارد المحررة نحو أولويات التنمية الوطنية، أُبلغت اللجنة أن مبادرة مقايضة الديون التي أطلقها **البرنامج** هي أداة مالية تولد سيناريو يعود بالفائدة على الجميع، المدين والدائن والبرامج التي ينفذها **البرنامج**. وتتيح مقايضة الديون للدائن إلغاء الديون السيادية الخارجية مقابل التزام البلد المدين بتخصيص موارد محلية لبرامج ومشروعات إنمائية يَتفق عليها بشكل متبادل. **واللجنة الاستشارية، إذ تلاحظ أن البرنامج قد شارك في عمليات لمقايضة الديون بقيمة 87.8 مليون دولار أمريكي في ستة بلدان منذ عام 2009، فإنها تتطلع إلى إحداث زيادة في مبادرة البرنامج لمقايضة الديون، وهي على ثقة في أنه سيتم تقديم مزيد من المعلومات بشأن هذه المبادرة في خطة البرنامج القادمة للإدارة.**

8- وفيما يتعلق ببرنامج تقاسم الوجبات، أُبلغت اللجنة أن منصة التبرعات الرقمية التي تضفي طابعا ديمقراطيا على جمع الأموال بهدف القضاء على الجوع في العالم، تتيح للمانحين الأفراد والشركات إطعام المحتاجين بمجرد نقرة على هواتفهم الذكية. ويمكن لمستخدمي المنصة التبرع للحملات التي تركز على حالات الطوارئ على أساس مرة واحدة وعلى أساس متكرر، وذلك لقضايا أو لتحديات شخصية. وأُبلغت اللجنة أن البرامج والصناديق المؤسسية تُخصص على أساس الحملة التي يختارها المانح. وتظهر للمستخدم بيانات الأثر القادمة من الميدان. وتصل منصة تقاسم الوجبات إلى المستخدمين من خلال شراكاتها العالمية عبر مختلف الصناعات، بما في ذلك شبكات توريد الأغذية، وكذلك عبر تطبيقات حجز سيارات الأجرة، والمصارف. ومنذ إطلاق التطبيق في عام 2015، تم تنزيله أكثر من 5 ملايين مرة، مما مكّن من تقاسم أكثر من 110 ملايين من الوجبات. وأُبلغت اللجنة أنه بالنسبة لجميع الأموال المجموعة، بما في ذلك الأموال التي يتم جمعها من الأفراد، فإن **البرنامج** يتبع دائما نية المانحين عندما يتعلق الأمر بتخصيص الأموال وأن بإمكان الأنصار أن يختاروا التخصيص الأكثر مرونة مقابل "الاحتياجات الأكبر"

أو أن يوجهوا الأموال إلى نشاط محدد. وأُبلغت اللجنة أنه في المتوسط في عام 2020، بلغت نسبة الأموال المرنة تماما/المتعددة الأطراف التي جمعها برنامج تقاسم الوجبات 35 في المائة.

9- ويشير التقرير إلى أنه في حين أن **البرنامج** قد تلقى زيادة بنسبة 14 في المائة في التمويل المرن في عام 2020 مقارنة بعام 2019، فإن التمويل المرن لم يمثل سوى 5.7 في المائة من مجموع إيرادات المساهمات في عام 2020، وهو مستوى مماثل لمستوى السنوات السابقة (EB.2/2021/5-A/1، الفقرة 58، الشكل ثانيا-2). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة أن **البرنامج** منظمة تموَّل من التبرعات، وهي تعتمد في المقام الأول على مساهمات الحكومة والقطاع العام لتنفيذ برنامج عملها. وتمثل أكبر خمس عمليات قطرية **للبرنامج** غالبية احتياجات التمويل الإجمالية، لذا فإن التمويل المخصص لهذه العمليات وغيرها من العمليات يعتبر ضروريا. وأُبلغت اللجنة أن التمويل المرن هو إحدى طرائقه الأساسية، ويعزز عمل **البرنامج** وقدرته على الاستجابة، **والبرنامج** بحاجة إلى مزيد من التمويل المرن. فالأموال المخصصة تقيد قدرة **البرنامج** على الحركة ومرونته إلى حد ما للاستجابة في الوقت المناسب، ولا سيما في حالات الطوارئ.

10- كما أُبلغت اللجنة أن تجميع التمويل المقيد القادم من المانحين في مشروعات متعددة المانحين يزيد من تعقيد البرمجة وقد يؤدي إلى تغطية الاحتياجات بصورة غير متكافئة وغير مستدامة وإلى انقطاع أنشطة البرامج والتأخير فيها. وأُبلغت اللجنة أن تجميع التمويل الشديد التخصيص في مشروعات متعددة المانحين يؤدي إلى زيادة تكاليف المعاملات ويؤثر على سرعة الحركة التشغيلية. كما زُودت اللجنة بمعلومات عن استراتيجية **البرنامج** للدعوة لدى الجهات المانحة الحكومية لخفض التخصيص (انظر أيضا EB.2/2021/5-A/1، الفقرة 60).

11- **وفي حين تلاحظ اللجنة الاستشارية ما طرأ من زيادة في التمويل المرن بنسبة 14 في المائة في عام 2020 مقارنة بعام 2019، فإنها تلاحظ أن التمويل المرن لم يكن يمثل سوى 5.7 في المائة من مجموع إيرادات المساهمات لعام 2020، وهو نفس مستوى السنوات السابقة تقريبا. ولذلك، فإن اللجنة على ثقة في أن البرنامج سيواصل بذل قصارى جهده للانخراط في تعبئة تمويل أكثر مرونة، بما في ذلك من خلال جمع الأموال وبرنامج تقاسم الوجبات، بغية زيادة نسبة المساهمات غير المخصصة، وأنه سيبلغ عن ذلك في خطة البرنامج القادمة للإدارة.**

الأغذية والتحويلات القائمة على النقد

12- تبلغ المتطلبات المتوقعة لاستجابة **البرنامج** للأزمات 770 10 مليون دولار أمريكي في عام 2022 وهي ستشكل أكبر حصة من المتطلبات ، بنسبة 77 في المائة من المجموع، في حين أن بناء القدرة على الصمود يشكل 19 في المائة والأسباب الجذرية 4 في المائة، بقيمة تبلغ 614 2 مليون دولار أمريكي و553 مليون دولار أمريكي على التوالي. ويشير التقرير إلى أن هذه الأرقام تعبّر عن تزايد الاحتياجات الإنسانية عالميا وأولوية **البرنامج** الشاملة المتمثلة في إنقاذ الأرواح في حالات الطوارئ (المرجع نفسه، الفقرة 79، الجدول ثالثا-1).

13- كما يشير التقرير إلى أن خطة **البرنامج** المؤقتة العالمية للتنفيذ لعام 2022 تُقدر بمبلغ 500 8 مليون دولار أمريكي وتهدف إلى مساعدة 115 مليون مستفيد. ويشكل هذا المستوى 61 في المائة من المتطلبات التشغيلية البالغة 927 13 مليون دولار أمريكي في عام 2022، وستُقدم المساعدة إلى 93 في المائة من عدد المستهدفين أصلا وهو 124 مليون مستفيد. ولتمكين **البرنامج** من خدمة أكبر عدد ممكن من المستفيدين المستهدفين، سيحصل معظم المستفيدين على حصص مخفضة أو سيتلقونها لفترة أقل مما كان مقررا في الأصل (المرجع نفسه، الفقرة 121، الجدول ثالثا-9). وفيما يتعلق بالمتطلبات المتوقعة لاستجابة **البرنامج** للأزمات في إطار خطة التنفيذ المؤقتة، فإنها ستبلغ 899 6 مليون دولار أمريكي في عام 2022 وستشكل أكبر حصة من المتطلبات، بنسبة 81 في المائة من المجموع، في حين أن بناء القدرة على الصمود سيشكل 15 في المائة والأسباب الجذرية 4 في المائة، أي 295 1 مليون دولار أمريكي و306 ملايين دولار أمريكي على التوالي (المرجع نفسه، الجدول ثالثا-11).

14- ويشير التقرير كذلك إلى أنه من أصل مبلغ 500 8 مليون دولار أمريكي من مجموع التحويلات للمتطلبات التشغيلية في إطار خطة التنفيذ المؤقتة، تمثل التحويلات الغذائية العينية 55 في المائة من مساعدة **البرنامج** المتوقعة في عام 2021 بينما يُتوقع أن

تبلغ التحويلات القائمة على النقد ما نسبته 31 في المائة من مجموع المساعدة. ويرد التوزيع الكامل لتكاليف التحويلات في الجدول ثالثا-13 من التقرير (المرجع نفسه، الموجز التنفيذي). ويؤكد التقرير أن الزيادة المتوقعة في المتطلبات التشغيلية تترجم إلى زيادة بنسبة 11 في المائة في التحويلات الغذائية و9 في المائة في التحويلات القائمة على النقد، وهما تمثلان مجتمعتين غالبية مجموع طرائق تحويل المساعدة الغذائية. وفي حين أن الزيادات في تقديم الخدمات التي تبلغ 106 في المائة، وفي تعزيز القدرات بنسبة 25 في المائة، هي أقل من حيث القيمة بالدولار، فإنها تعبّر عن تزايد الطلب على أنشطة تقديم خدمات **البرنامج** وتحركه نحو تعزيز قدرات الحكومات والمجتمعات المحلية. والغايات المحددة لعام 2022 والواردة في خطة الإدارة هي مؤقتة، حيث أن الخطة الاستراتيجية الجديدة وإطار النتائج المؤسسية الجديد يمكن أن يتضمنا مؤشرات وأهدافا منقحة (المرجع نفسه، الموجز التنفيذي).

15- ويشير التقرير إلى أن المكون الرئيسي للتكلفة اليومية لكل مستفيد هو تكلفة التحويل نفسه، والتي من المتوقع أن تشكل في عام 2022 ما متوسطه 84 في المائة من التكلفة الإجمالية، وتكلفة التنفيذ والتكاليف التشغيلية الأخرى. ونتيجة لذلك، فإن حجم حصص السلع، ونوعها، مما يُستخدم في تحويلات الأغذية، وقيمة التحويلات القائمة على النقد، هي العوامل الرئيسية التي تحرك التكلفة اليومية لكل مستفيد (المرجع نفسه، الفقرة 112). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة أنه، فيما يتعلق بارتفاع متوسط التكلفة اليومية لكل مستفيد من التحويلات القائمة على النقد (0.46 دولار أمريكي) مقارنة بالأغذية (0.34 دولار أمريكي)، يتم حساب متوسط التكلفة اليومية لكل مستفيد بقسمة متطلبات **البرنامج** التمويلية على عدد التحويلات اليومية المقررة (الحصص الغذائية اليومية أو المستحقات القائمة على النقد)، وهو يشمل فئات التكلفة التالية: قيمة التحويل، وتكلفة التحويل، وتكلفة التنفيذ، وتكلفة الدعم المباشرة، وتكلفة الدعم غير المباشرة. وتمثل حصة التحويل مجموع قيمة التحويل وتكلفة التحويل وتبلغ 84 في المائة من التكلفة اليومية لكل مستفيد من التحويلات الغذائية والقائمة على النقد، مما يجعلها المحرك الأكبر أو الأكثر أهمية للتكلفة الإجمالية لكل مستفيد. وأُبلغت اللجنة أن العوامل الثلاثة المتبقية للتكلفة (تكلفة التنفيذ، وتكلفة الدعم المباشرة، وتكلفة الدعم غير المباشرة) تمثل معا 16 في المائة من التكلفة اليومية لكل مستفيد. وتكلفة التحويلات القائمة على النقد أعلى لكل مستفيد من تكلفة التحويلات الغذائية لأن متوسط قيمة حصة التحويل هذه أعلى في التحويلات القائمة على النقد (0.39 دولار أمريكي) من تكلفة التحويلات القائمة على الأغذية (0.28 دولار أمريكي). كما أُبلغت اللجنة بأن **البرنامج** سيسعى إلى تحديد قيمة تحويل تمكّن من تحقيق أهداف البرامج وتتيح للمستفيدين تلبية احتياجاتهم في السوق المحلية، في حدود ما يسمح به التمويل ويتماشى مع الجهات الفاعلة الأخرى حسب الاقتضاء (انظر أيضا EB.2/2021/5-A/1، الفقرة 113).

16- وعلى وجه الخصوص، وفيما يتعلق بالتكلفة اليومية لكل مستفيد والتي تشكل في المتوسط 84 في المائة من مجموع التكلفة، أُبلغت اللجنة أن حصة التحويل، باعتبارها أكبر محرك لمجموع التكلفة لكل مستفيد من التحويلات الغذائية والقائمة على النقد، تمثل تكلفة التحويل وتكلفة وضعه في يد المستفيد، من قبيل تكلفة المواد الغذائية والتخزين والنقل إلى نقطة التوزيع. وهي، في حالة التحويلات القائمة على النقد، قيمة النقد المحول بالإضافة إلى تكلفة تسليم النقد إلى نقطة التوزيع أو إضافة القيمة إلى البطاقة النقدية للمستفيد أو حسابه. كما تم تزويد اللجنة بمعلومات تتعلق بقيم التحويلات النقدية مقابل التحويلات الغذائية من عام 2016 إلى عام 2020 والتحويلات القائمة على النقد الموزعة حسب البلد المتلقي، في الجدول أدناه، بالإضافة إلى معلومات تتعلق بالجهود المبذولة لتعزيز خصوصية البيانات وحماية المستفيدين الذين يتلقون المساعدة القائمة على النقد من خلال إطار الضمان لدى الإدارة، وشراكات **البرنامج**، وبرامج الرقابة وتعزيز القدرات (EB.2/2021/5-A/1، الفقرات 76، و97، و99-101؛ انظر أيضا الفقرات 52-53 و56-57 أدناه في سياق الخطة الاستراتيجية).

الجدول 2: قيم التحويلات القائمة على النقد مقابل تحويلات الأغذية، من عام 2016 إلى عام 2020 *(مليون دولار أمريكي)*
والتحويلات القائمة على النقد الموزعة حسب البلد المتلقي

قيم التحويلات القائمة على النقد مقابل تحويلات الأغذية، 2016-2020 *(مليون دولار أمريكي)*

	2016	2017	2018	2019	2020
التحويلات القائمة على النقد الموزعة	882.3	1 446.1	1 760.5	2 134.0	2 123.7
السلع الغذائية الموزعة	2 051.1	2 197.5	2 132.6	2 346.0	2 410.1
التحويلات القائمة على النقد الموزعة حسب البلد المتلقي					
البلد المتلقي	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
لبنان	215.9	244.9	276.5	284.7	280.7
اليمن	28.9	63.6	90.9	265.3	251.9
الأردن	145.5	148.6	161.3	171.0	166.0
تركيا	55.4	340.8	463.3	487.3	136.3
بنغلاديش	9.9	9.1	33.6	61.3	109.2
الصومال	25.9	134.8	116.1	117.9	97.6
السودان	36.1	23.6	27.0	47.9	74.5
نيجيريا	4.7	37.2	47.5	52.8	70.2
كولومبيا	4.4	5.9	20.0	42.8	65.9
جنوب السودان	13.5	28.8	25.1	49.8	56.8
مالي	6.9	14.7	35.2	31.1	54.8
كينيا	23.1	37.3	33.8	30.2	49.8
أوغندا	5.9	14.6	23.9	36.1	49.3
مصر	18.9	20.9	23.3	27.6	47.4
العراق	53.8	56.5	56.5	33.9	45.6
جمهورية الكونغو الديمقراطية	16.4	18.7	46.4	53.8	43.8
الأراضي الفلسطينية	17.6	22.6	26.7	30.3	42.6
سوريا	3.0	4.9	10.6	23.6	31.6
زمبابوي	17.7	11.8	12.2	38.2	25.5
ملاوي	11.8	23.7	18.8	28.1	23.6
بلدان أخرى	166.8	183.3	211.7	220.4	400.5
المجموع	**882.3**	**1 446.1**	**1 760.5**	**2 134.0**	**2 123.7**

أثر جائحة كوفيد-19

17- يشير التقرير إلى أنه بحلول نهاية عام 2021، سيكون إطار برنامج الاستجابة والانعاش في المجالات الاجتماعية والاقتصادية فيما يتعلق بأزمة كوفيد-19 قد أُدمج بالكامل في الخطط الاستراتيجية القطرية. والإطار هذا مصمم كمكمل لتخطيط استجابة **البرنامج** للطوارئ، وقد ساعد على تحفيز وتنسيق برامج **البرنامج** بشأن كوفيد-19على المدى الطويل، فضلا عن توفير الموارد وجهود الشراكة في هذا المجال، بهدف مساعدة البلدان على إعادة البناء بشكل أفضل (المرجع نفسه، الفقرة 69). وعند الاستفسار، زُودت اللجنة بمعلومات تتعلق بما يلي: الاحتياجات غير المسبوقة التي نجمت عن كوفيد-19 والنزاعات وتغير

المناخ؛ وحقيقة أن جائحة كوفيد-19 قد عززت أهمية بقاء **البرنامج** رشيقا وسريع الحركة في نهج جمع الأموال، مستعدا للاستجابة للفرص الجديدة مثل الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لكوفيد-19، مع الاعتراف في الوقت نفسه بأن بعض الجهات المانحة تواجه تحديات في تقديم مساعداتها، وإدراك أن الصدمات الاقتصادية مثل جائحة كوفيد-19 وما تسببت به من خسائر قدرها 3.7 تريليون دولار أمريكي في دخل الأسرة يمكن أن تؤدي إلى تغييرات في طلب البلدان على الغذاء، وأن البلدان التي تضررت اقتصاداتها أشدّ الضرر من الجائحة من المرجح أن تشهد، أكثر من غيرها، انخفاضا في الطلب.

دعم البرامج والإدارة

18- يشير التقرير إلى أن ميزانية دعم البرامج والإدارة توفر الدعم البرامجي والإداري لأنشطة **البرنامج**. وتُقترح لعام 2022 ميزانية لدعم البرامج والإدارة قدرها 496.1 مليون دولار أمريكي، وهو مستوى أقل من الإيرادات المتوقعة من تكاليف الدعم غير المباشرة لعام 2022. وهذه الزيادة البالغة 12 في المائة مقارنة بميزانية دعم البرامج والإدارة البالغة 443.5 مليون دولار أمريكي في عام 2021 تأخذ في الاعتبار إعادة تنظيم تمويل دعم البرامج وعمليات تسيير الأعمال، مما نشأ عن عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة، وتراعي التعقيد المتزايد لعمل **البرنامج**، والتزامه البرامجي المستمر. ويشير التقرير إلى أن الزيادة المقترحة بنسبة 12 في المائة في دعم البرامج والإدارة تقل عن الزيادة في المتطلبات التشغيلية (نسبتها 13 في المائة) والزيادة في الإيرادات من المساهمات (نسبتها 13.5 في المائة) مقارنة بخطة الإدارة للفترة 2021-2023. ويتضمن الجدول خامسا-2 تفاصيل عن الميزانية المقترحة لدعم البرامج والإدارة لعام 2022 حسب الإدارات مقارنة بميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2021 (EB.2/2021/5-A/1، الموجز التنفيذي).

19- ويشير التقرير إلى أن الزيادة في ميزانية دعم البرامج والإدارة ستدعم المجالات المؤسسية ذات الأولوية مثل إنشاء وظائف جديدة لإدارة استمرارية الأعمال، وإدارة بيانات المستفيدين، وحماية البيانات؛ وتعزيز أنشطة الرقابة والتقييم وأمن الموظفين وقدرات سلاسل التوريد؛ والوفاء بالتزامات **البرنامج** في مجالات المساواة بين الجنسين وإدماج الإعاقة والاستدامة البيئية والاجتماعية؛ وتعزيز الموارد في إدارة المخاطر المؤسسية، وإدارة الأداء وأنشطة خدمات الإدارة؛ وتعميم وظيفة الشراكات الاستراتيجية، وتنفيذ سياسة شؤون العاملين في **البرنامج**. ويشير الجدول ألف-أولا-1 من التقرير إلى نمو في ميزانية دعم البرامج والإدارة من عام 2021 إلى 2022 تحت بند تكاليف الموظفين من 246.1 مليون دولار أمريكي إلى 297.7 مليون دولار أمريكي، وتحت بند التكاليف غير المتعلقة بالموظفين من 197.3 مليون دولار أمريكي إلى 198.5 دولار أمريكي، مما يشمل 91.9 مليون دولار أمريكي من الموارد البشرية غير المتعلقة بالموظفين و106.6 دولار أمريكي من التكاليف الأخرى غير المتعلقة بالموظفين.

20- وعند الاستفسار، زُودت اللجنة بمعلومات تتعلق بالجدول ألف-ثانيا-5 من التقرير، على النحو المبين في الجدول أدناه، كما تتعلق بالزيادة المقترحة تحت سبعة من بنود الميزانية، هي: 1) الخدمات الاستشارية (من 926 30 ألف دولار أمريكي إلى 802 55 ألف دولار أمريكي)؛ 2) التدريب (من 828 4 ألف دولار أمريكي إلى 264 6 ألف دولار أمريكي)؛ 3) خدمات ومعدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (من 368 9 ألف دولار أمريكي إلى 839 13 ألف دولار أمريكي)؛ 4) خدمات أخرى (من 820 13 ألف دولار أمريكي إلى 150 34 ألف دولار أمريكي)؛ 5) الخدمات المقدمة من كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة (من 883 ألف دولار أمريكي إلى 342 1 ألف دولار أمريكي)؛ 6) المساهمة في هيئات الأمم المتحدة (من 946 6 دولارا إلى 967 11 دولارا)؛ 7) الخدمات القانونية (من 484 ألف دولار أمريكي إلى 888 ألف دولار أمريكي). وأُبلغت اللجنة بوجود اختلافات فيما يتعلق بأوجه الإنفاق السبعة التي كانت تستبعد في السابق المكاتب القطرية، وأنه في حين أن المجموع لم يتأثر، فإن الأرقام المعدلة ترد في وثيقة خطة الإدارة على النحو التالي: 1) الخدمات الاستشارية (من 618 32 ألف دولار أمريكي إلى 883 55 ألف دولار أمريكي)؛ 2) التدريب (من 896 5 ألف دولار أمريكي إلى 264 6 ألف دولار أمريكي)؛ 3) خدمات ومعدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (من 144 11 ألف دولار أمريكي إلى 236 14 ألف دولار أمريكي)؛ 4) خدمات أخرى (من 336 67 ألف دولار أمريكي إلى 763 44 ألف دولار أمريكي)؛ 5) الخدمات المقدمة من كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة (من 364 1 ألف دولار إلى 342 1 ألف دولار)؛ 6) المساهمة في

هيئات الأمم المتحدة (من 329 7 دولارا إلى 967 11 دولارا)؛ 7) الخدمات القانونية (من 484 ألف دولار أمريكي إلى 888 ألف دولار أمريكي). **وتلاحظ اللجنة الاستشارية عددا من الاختلافات عبر بنود الميزانية بما في ذلك السفر في مهام رسمية، والاستشاريون، والخدمات القانونية، وأنه في حين أنها زُوِّدت بالمعلومات المعدلة المتعلقة بالفئات السبع، فقد طلبت أيضا تبرير الزيادات المقترحة، والتعديلات على الفئات السبع التي أُدخلت لاحقا في وثيقة خطة الإدارة المنشورة على الإنترنت.**

الجدول 3: نفقات دعم البرامج والإدارة لعامي 2020 و2021 وميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2022

الإدارة/الشعبة	الخدمات الاستشارية	السفر في مهام رسمية	التدريب	خدمات ومعدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	خدمات أخرى	خدمات من وكالات الأمم المتحدة الأخرى	المساهمة في هيئات الأمم المتحدة	الخدمات القانونية
المجموع الكلي								
نفقات دعم البرامج والإدارة لعام 2020	33 337	5 178	2 729	20 640	63 842	2 755	6 762	231
نفقات عام 2021 (9 أشهر)	33 400	5 170	1 207	5 450	50 197	2 050	6 089	275
ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2022	55 883	12 042	6 264	14 236	44 763	1 342	11 967	888

21- وفيما يتعلق بحالة النفقات في عامي 2020 و2021، أُبلغت اللجنة أنه عند مقارنة ميزانية عام 2022 بالقيم الفعلية لعام 2020 وعام 2021، فإن من الأهمية بمكان مراعاة التغيير في مصادر التمويل في عام 2022 وكذلك ظروف كوفيد-19 التي أثرت على أساليب العمل في عامي 2020 و2021. علاوة على ذلك، تستند مخصصات الميزانية المقدمة في بداية العام إلى مجموع التكاليف غير المتعلقة بالموظفين ولا يتم تقسيمها حسب أوجه الإنفاق التي تمنح الوحدات مسؤولية الإنفاق لتغطية المتطلبات من التكاليف غير المتعلقة بالموظفين. **وترى اللجنة الاستشارية أن هذه الردود لا تفسر بشكل كامل، كما يتضح من الجدول 3، السبب في أن تكون الميزانية المقترحة لدعم البرامج والإدارة لعام 2022 أعلى بكثير من النفقات الفعلية في العديد من بنود الميزانية، بما في ذلك الاستشاريون، والسفر في مهام رسمية، والتدريب، والخدمات القانونية. وترى اللجنة الاستشارية أن تحليل تقارير ميزانية البرنامج بحاجة إلى عرض أكثر شفافية للمعلومات وإلى تبرير للموارد المقترحة مقارنة بالنفقات الفعلية، حسب البرامج وأوجه الإنفاق، وتوصي بإدراج هذه المعلومات في تقارير الميزانية في المستقبل.**

الخدمات المؤسسية

22- فيما يتعلق بالخدمات المؤسسية، يشير التقرير إلى الزيادة المقترحة في الحد الأقصى لمرفق الميزنة الرأسمالية إلى 82 مليون دولار أمريكي وكذلك الافتراضات المتعلقة بطلبات الحصول على أماكن عمل مشتركة للأمم المتحدة في عام 2022 وأساليب العمل الجديدة. كما يشير التقرير إلى زيادة الحد الأقصى للخدمات المؤسسية من 82 مليون دولار إلى 147 مليون دولار. وأُبلغت اللجنة أن زيادة الحد الأقصى المطلوبة تهدف إلى مواكبة النمو المتوقع بنسبة 102 في المائة في خطط التنفيذ من عام 2014، عندما ووفق على مرفق التمويل بحد أقصى قدره 70 مليون دولار أمريكي، إلى عام 2022. وتُقترح زيادة للاستجابة للطلب على الاستثمارات في الميدان لتعزيز واجب **البرنامج** في الرعاية تجاه موظفيه والبيئة، وخلق كفاءات إدارية وتشغيلية، والعمل على تحسين تخصيص الموارد. وسيستفيد الارتقاء بمرافق المكاتب القطرية والاستثمار في نظام إدارة رأس المال البشري، اعتبارا من عام 2021، من القروض الطويلة الأجل من مرفق الميزنة الرأسمالية، في حين أنه سيتم توسيع المرفق المستند إلى الرسوم مقابل الخدمة بحيث يمكنه تقديم سلف قصيرة الأجل لتكاليف المشتريات والشحن وإدارة المستفيدين، وهي سلف ستُسدّد من ميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية. وتعمل الآلية كأداة داخلية لإدارة العمليات بمرونة ولا تتطلب مساهمات من المانحين (المرجع نفسه، الفقرة 310، والصفحة 78).

23- وفيما يتعلق بتنفيذ معدل تكاليف الدعم غير المباشرة البالغ 6.5 في المائة ومعدل تكاليف الدعم غير المباشرة المخفض البالغ 4 في المائة، أُبلغت اللجنة أنه امتثالا لآلية استرداد كامل التكاليف، فإن كل مساهمة يتلقاها **البرنامج** تُحمّل معدل تكلفة دعم غير مباشرة. وفي عام 2017، بدأ **البرنامج** استعراضا لسياساته بشأن الاسترداد الكامل للتكاليف ومعدلات تكاليف الدعم غير المباشرة. وفي عام 2018 في سياق تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة، تمت التوصية بما يلي: أ) تطبيق معدل منخفض لتكاليف الدعم غير المباشرة لمساهمات الحكومات المضيفة في برامجها الخاصة، على أن يُعرض المعدل المقترح في خطة الإدارة؛ ب) تطبيق معدل منخفض لتكاليف الدعم غير المباشرة على المساهمات التي تقدمها حكومات البلدان النامية أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، على أن يُعرض المعدل المقترح في خطة الإدارة. وأسفرت التوصيتان عن تعديل المادة الثالثة عشرة-4(ه) من اللائحة العامة **للبرنامج** فأصبحت تنص الآن على أن "يحدد المجلس معدل تكاليف الدعم غير المباشرة المنطبق على المساهمات المقدمة من حكومات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية حسب ما يقرره المجلس". وأُبلغت اللجنة بأن أمانة **البرنامج** اقترحت الإبقاء على نفس معدلات تكاليف الدعم غير المباشرة منذ خطة الإدارة لعام 2019 التي وافق عليها المجلس التنفيذي (انظر أيضا المرجع نفسه، الفقرة 293).

24- وعند الاستفسار، زُودت اللجنة بمعلومات إضافية بشأن الجدول خامسا-3 الاعتمادات المركزية للمتطلبات القانونية والتكاليف الأخرى المدارة مركزيا، والزيادة من 1.7 مليون دولار أمريكي إلى 2.1 مليون دولار أمريكي في الركيزة باء تحت بنود التأمين والرسوم القانونية ونصيب **البرنامج** من تكاليف إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن (13 مليون دولار أمريكي)، بالإضافة إلى الانخفاض من 3.2 مليون دولار أمريكي إلى 2.6 مليون دولار أمريكي في الركيزة دال تحت بندي تقاسم تكاليف نظام المنسقين المقيمين ومركز التقييم. **وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي إدراج معلومات مفصلة بشأن التغييرات في مقترحات الميزانية في تقارير الميزانية في المستقبل (انظر أيضا الفقرة 21 أعلاه).**

المسائل المتعلقة بالتوظيف

التكاليف الموحدة للوظائف

25- يشير التقرير إلى أن **البرنامج** يستخدم تكاليف موحدة للوظائف في ميزنة وحساب الموظفين الفنيين الدوليين وموظفي الخدمات العامة في المقر. وتستند التكاليف الموحدة للوظائف لعام 2022 إلى التكاليف الفعلية في عام 2020، بعد تعديلها لمراعاة التضخم، وإلى التقديرات الاكتوارية لتكاليف ما بعد الخدمة. وتُظهر مقارنة بين مجموع تكاليف الموظفين في ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2022 استنادا إلى التكاليف الموحدة للوظائف لعام 2021 ونفس التكاليف الإجمالية استنادا إلى التكاليف الموحدة للوظائف لعام 2022 زيادة قدرها 1.1 مليون دولار أمريكي موزعة على ميزانيات الإدارات (EB.2/2021/5-A/1، الفقرات 212-214). كما تشير الفقرة 316 من التقرير إلى أن الحساب الخاص لحالات طوارئ أمن الموظفين يغطي التكاليف المتعلقة بالامتثال الأمني والرقابة الأمنية، ودعم إدارة المخاطر، والتحليل الأمني، والمشاركة في العمليات الميدانية. وتدعم هذه الأنشطة المكاتب القطرية في الامتثال للمعايير الأمنية الدنيا للعمل. وتغطي التكاليف الموظفين والتدريب والسفر والأدوات. وتبلغ النفقات المتوقعة لعام 2022 ما قدره 5 ملايين دولار أمريكي، تُسترد من الرسوم المدرجة في تكاليف الوظائف المعيارية. وعند الاستفسار، زُودت اللجنة بالعناصر المدخلة في حساب تكاليف الوظائف المعيارية، وحصة **البرنامج** في تكاليف إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن لعام 2022، بما في ذلك في سياق الحساب الخاص لحالات طوارئ أمن الموظفين، والآثار المالية للانتقال من سياسة شؤون العاملين في **البرنامج** (المرجع نفسه، انظر أيضا الفقرتين 279 و281، الصفحة 73).

عدد الوظائف

26- يعرض التقرير ميزانية دعم البرامج والإدارة حسب المستوى التنظيمي (عدد الوظائف) في الجدول خامسا-4 ويشير إلى أن عدد الوظائف في السنوات السابقة لم يكن يشمل إلا الموظفين الذين لديهم عقود مدتها سنة واحدة أو أكثر. وبموجب منهجية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة، أُخذ بجميع الموظفين عند احتساب عدد الوظائف لعام 2022. ويستند تعريف أي

وظيفة إلى مُعادل الدوام الكامل لموظف واحد يعمل لمدة عام كامل؛ وبالتالي، فإن استشاريين اثنين مُحدد لكل منهما ميزانية لمدة ستة أشهر يُعتبران معا معادلَ دوام كامل ويتم احتسابهما كوظيفة واحدة (EB.2/2021/5-A/1، الفقرة 275).

27- ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن الزيادة في عدد الوظائف ترجع إلى إضافة فئات الوظائف القصيرة الأجل من الفئة الفنية والاستشاريين والخدمات العامة والمساعدة المؤقتة، وهي تشمل 951 وظيفة، أو 85 في المائة من الزيادة، على أنها لم تدخل في عمليات الميزنة السابقة ولم يُبلَّغ عنها في خطط الإدارة السابقة. علاوة على ذلك، وبسبب التغيير في مصادر التمويل نتيجة للأخذ بمنهجية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة، فإن هذه الوظائف في معظمها مُوّلت من خارج ميزانية دعم البرامج والإدارة في عام 2021. ويمكن أن تُعزى الزيادة المتبقية في الوظائف جزئيا إلى الزيادة الإجمالية في الأنشطة التي تعبّر عن النمو المستمر في النشاط التشغيلي **للبرنامج**، والخدمات المُسندة، والتعقيد المتزايد لعمل **البرنامج**، واتساع نطاق شراكاته وعمقها استجابة لتزايد الجوع العالمي، والتزام **البرنامج** المستمر بتنفيذ برامج عالية الجودة ومبتكرة وخضوعه للمساءلة أمام المجلس والسكان الذين يخدمهم.

28- وفيما يتعلق بالجدول خامسا-5 المتعلق بميزانية دعم البرامج والإدارة حسب المستوى التنظيمي ووجه الإنفاق، أُبلغت اللجنة بأن فئات تكاليف الموارد البشرية غير المتعلقة بالموظفين تشمل رواتب ومزايا الاستشاريين، والخدمات العامة القصيرة الأجل، والمساعدة المؤقتة، وهي فئات ظهرت سابقا في عام 2021 كمجموع واحد تحت بند التكاليف غير المتعلقة بالموظفين. وفي عام 2022، ونظرا لتطبيق الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة، تُعرض هذه التكاليف بشكل منفصل ضمن الموارد البشرية غير المتعلقة بالموظفين لتتماشى بشكل أفضل مع فئات الموظفين الإضافية في عدد الوظائف. وتشمل "التكاليف الأخرى" المتبقية البالغة 106.6 مليون دولار أمريكي، كما هو مبين في الجدول ألف-ثانيا-5 من الملحق الثاني، العمل الإضافي، والسفر في مهام رسمية، والتدريب، والإيجار، والمرافق، والتنظيف والصيانة، واللوازم والنفقات المكتبية، وخدمات ومعدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتأمين، وتأجير المركبات وتكاليف تشغيلها، والضيافة، والخدمات الأخرى، والخدمات من وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمساهمات في هيئات الأمم المتحدة، والخدمات القانونية. وتورد اللجنة مزيدا من التعليقات على الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة في الفقرات من 34 إلى 39 أدناه.

فئات الموظفين

29- زُوّدت اللجنة بمعلومات محدّثة بشأن الوظائف الأساسية حسب مصدر التمويل في الجدول أدناه وأبلغت أنه على عكس خطط الإدارة السابقة، التي كانت تعرض ميزانية دعم البرامج والإدارة وحدها، فإن خطة الإدارة لعام 2022 تقدم "الميزانية الأساسية"، التي تشمل جميع التكاليف الأساسية غير المباشرة التي يتحملها المقر والمكاتب الإقليمية بغض النظر عن مصدر التمويل. وأُبلغت اللجنة أيضا أنه في حين أنه لا يمكن إجراء تحليل تاريخي/مقارن للميزانية الأساسية لأن هذه المعلومات لم تكن تُجمع سابقا، فإن توزيع الوظائف الأساسية لعام 2022 حسب مصدر التمويل متاحة في الجدول أدناه (انظر أيضا المرجع نفسه، الجدول رابعا-5، الصفحة 52). كما زُودت اللجنة بمعلومات عن مجموع الوظائف حسب مصدر التمويل (الجدول 5 أدناه).

الجدول 4: الوظائف الأساسية لعام 2022 حسب مصدر التمويل

الوظائف الأساسية لعام 2022 حسب مصدر التمويل					
فئة الموظفين	**ميزانية دعم البرامج والإدارة**	**حساب تسوية دعم البرامج والإدارة**	**الصناديق الاستئمانية والحسابات الخاصة القائمة**	**الصناديق الاستئمانية والحسابات الخاصة الجديدة**	**مجموع عام 2022**
الفئة الفنية وما فوقها	1 122	51	71	25	1 269
الفئة الفنية وما فوقها (عقود قصيرة الأجل)	109	6	27	9	152
الخدمات العامة	447	5	41	4	497
الخدمات العامة (عقود قصيرة الأجل)*	33		7		40
الاستشاريون	691	30	198	51	971
الموظفون المحليون	651	48	83		782
المساعدة المؤقتة	118	10	36	2	166
المجموع الكلي	**3 171**	**151**	**463**	**91**	**3 877**

الجدول 5: مجموع الوظائف حسب مصدر التمويل

مجموع الوظائف حسب مصدر التمويل (مقارنة من سنة إلى أخرى)					
	ميزانية دعم البرامج والإدارة	**حساب تسوية دعم البرامج والإدارة**	**الحسابات الخاصة**	**الصناديق الاستئمانية**	**المجموع**
2018	2 092	210	292	544	**3 138**
2019	2 314	179	365	470	**3 328**
2020	2 526	155	477	582	**3 740**
2021 (سبتمبر/أيلول)	2 730	111	640	643	**4 124**

30- وفيما يتعلق بعدد الموظفين الممولين من دعم البرامج والإدارة في المكاتب القطرية، أُبلغت اللجنة بأن الانخفاض في عدد الوظائف على مستوى المكاتب القطرية يُعزى إلى إعادة تعريف وخفض تمويل دعم البرامج والإدارة للمكاتب القطرية في أعقاب استعراض عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة، حيث يَستبعد تطبيق تعريف "الأنشطة الأساسية" التكاليف التي يمكن عزوها مباشرة إلى خطة استراتيجية قطرية. كما أُبلغت اللجنة بأن التخفيض يعبّر عن تغيير في ما يمول من دعم البرامج والإدارة، وليس بالضرورة تخفيضا في العدد المقرر للوظائف في المكاتب القطرية، كما زُودت اللجنة بالمعلومات الواردة أدناه التي تبين عدد الموظفين الممول من دعم البرامج والإدارة في المكاتب القطرية والعدد المقترح لعام 2022.

الجدول 6: مجموع الوظائف، 2019-2022

السنة	الفئة الفنية وما فوقها	الاستشاريون	الوظائف الوطنية	مجموع الوظائف
2019	105		345	450
2020	77		345	422
2021	77		345	422
2022	81	1	175	257

31- **وتلاحظ اللجنة الاستشارية الزيادة في عدد الوظائف بسبب الفئات الإضافية من موظفي الفئة الفنية بعقود قصيرة الأجل، والاستشاريين، وموظفي الخدمة العامة بعقود قصيرة الأجل، والمساعدة المؤقتة، وانخفاض عدد الوظائف على مستوى المكاتب القطرية بسبب إعادة تعريف وخفض تمويل دعم البرامج والإدارة للمكاتب القطرية في أعقاب استعراض عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة. ومع ذلك، تلاحظ اللجنة الحاجة إلى استقرار عقود الموظفين وتشجع على هذا الاستقرار، ولا سيما في المكاتب القطرية (انظر أيضا الفقرة 39 أدناه).**

المساواة بين الجنسين والتمثيل الجغرافي

32- تعرض الفقرات من 288 إلى 290 من التقرير استراتيجية **البرنامج** فيما يتعلق بالتمثيل الجنساني. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة أنه في عام 2017، كانت نسبة تمثيل المرأة 34 في المائة من قوة العمل العالمية، وأنه حتى 30 سبتمبر/أيلول 2021، ارتفعت نسبة تمثيل المرأة إلى 41 في المائة. وفي فئة الموظفين الوطنيين، عندما تم تحديد أهداف المساواة بين الجنسين في مارس/آذار 2018، كانت نسبة تمثيل المرأة 31.4 في المائة من قوة العمل من الموظفين الوطنيين. وارتفعت هذه النسبة إلى 38.4 في المائة بحلول نهاية سبتمبر/أيلول 2021. وأُبلغت اللجنة أن الهدف هو بلوغ نسبة 40 في المائة لتمثيل المرأة في فئات الموظفين الوطنيين بحلول نهاية عام 2021. كما أُبلغت اللجنة أن النساء يمثلن حاليا 46 في المائة في الفئة الفنية الدولية، بزيادة من 42 في المائة في عام 2017، وأن **البرنامج**، بحلول نهاية عام 2021، يسير على المسار الصحيح لتحقيق التكافؤ بين الجنسين، والذي يُعتبر أنه يتراوح بين نسبة 47 في المائة و53 في المائة. علاوة على ذلك، فإن 45 في المائة (رجال ونساء) من الموظفين الفنيين الدوليين هم من البلدان النامية.

33- وزُودت اللجنة أيضا بمعلومات تتعلق بالجهود التي يبذلها **البرنامج** لزيادة التمثيل وبمعلومات إضافية تشير إلى أنه من بين 829 1 موظفا فنيا دوليا، هناك 004 1 موظفين من البلدان المتقدمة و825 من البلدان النامية (حتى 30 سبتمبر/أيلول 2021). علاوة على ذلك، من بين 190 موظفا من فئة مد-1 وما فوقها، هناك 125 موظفا من البلدان المتقدمة و65 من البلدان النامية. **وترحب اللجنة الاستشارية بالتقدم العام فيما يتعلق بالتمثيل الجنساني حتى الآن وتلاحظ الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتحسين التمثيل الجغرافي. واللجنة على ثقة من أن المعلومات المحدثة عن التمثيل الجنساني والتمثيل الجغرافي ستُراعى في خطة الإدارة القادمة للبرنامج.**

عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة

34- يشير التقرير إلى أنه في الفترة 2020-2021، نفذ **البرنامج** عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة لتحديد الميزانية الأساسية للأنشطة الضرورية المطلوبة لدعم برامج عمل **البرنامج**، ولتحديد أنسب مصادر التمويل لتلبية هذه المتطلبات. ويعرض القسم الرابع من خطة الإدارة (2022-2024) نتائج هذا النهج الجديد والتخصيص المقترح لموارد ميزانية دعم البرامج والإدارة المطلوبة لدعم عمليات **البرنامج** بمستوى التمويل المتوقع لعام 2022 البالغ 8.4 مليار دولار أمريكي. كما يعرض

مقترحات للتمويل من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة، وتخصيص الميزانية، والأهداف، ومسارات العمل (المرجع نفسه، الموجز التنفيذي، الفقرات 139-141).

35- ويشير التقرير إلى أن المقر يمثل 68 في المائة (394.2 مليون دولار أمريكي) من الميزانية الأساسية المتكررة و88 في المائة من الميزانية الأساسية غير المتكررة والاعتمادات المركزية نسبة 5 في المائة (28.7 مليون دولار أمريكي) من الميزانية الأساسية المتكررة. وتمثل المكاتب الإقليمية 20 في المائة (114.8 مليون دولار أمريكي) من الميزانية الأساسية المتكررة و12 في المائة (8.0 مليون دولار أمريكي) من الميزانية الأساسية غير المتكررة. وتمثل المكاتب القطرية 7 في المائة (43.0 مليون دولار أمريكي) من الميزانية الأساسية المتكررة. كما يشير التقرير إلى أن الميزانية الأساسية للمكاتب القطرية البالغة 43 مليون دولار أمريكي مصممة لدعم الوظائف الأساسية التي لا تُعزى مباشرة إلى العمليات، بما في ذلك تكاليف الموظفين والتكاليف الأساسية لتشغيل المكاتب. وتتضمن الميزانية أيضا صندوقا للطوارئ بقيمة 1.5 مليون دولار أمريكي يُخصص في حال تعذر التمويل من مصادر أخرى للتكاليف الداخلية غير المباشرة وغير المتوقعة. وتعتبر التكاليف الأساسية للمكاتب القطرية ضرورية للحضور داخل البلد من حيث أنها تهدف إلى ضمان توفر قدرة كافية استراتيجية وتمثيلية وفي مجالي الدعوة والشراكات (المرجع نفسه، الفقرتان 167 و170).

36- ويشير الجدول ألف-ثانيا-5 من التقرير إلى وجود انخفاض في ميزانية دعم البرامج والإدارة للمكاتب القطرية من 103.4 مليون دولار أمريكي في عام 2021 إلى 43 مليون دولار أمريكي في عام 2022. وتلاحظ اللجنة أن هذا الانخفاض في مستوى الميزانية يرجع إلى إعادة تعريف وخفض تمويل دعم البرامج والإدارة للمكاتب القطرية في أعقاب استعراض عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة (انظر أيضا الفقرات من 29 إلى 31 أعلاه). وعند الاستفسار، زُودت اللجنة بمعلومات تتعلق بالتكاليف الأساسية وبيانات عن السنوات الثلاث الماضية تشير إلى أن ميزانية دعم البرامج والإدارة البالغة 43 مليون دولار أمريكي (ما يعادل التكاليف الأساسية المتكررة) الواردة في القسم الرابع من خطة الإدارة تتكون من التكاليف التالية لدعم البرامج والإدارة لعام 2022: تكاليف الموظفين (000 454 26 دولار أمريكي)، وتكاليف الموظفين المحليين (000 297 5 دولار أمريكي)، والخدمات الاستشارية (000 81 دولار أمريكي)، وخدمات ومعدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (000 522 دولار أمريكي)، والتكاليف الأخرى (000 613 10 دولار أمريكي) (المرجع نفسه، الفقرة 170؛ المرفق الثاني: الجدول ألف-ثانيا-5). كما زُودت اللجنة بمعلومات تتعلق بدور الهيئة فيما يتعلق بالأنشطة الأساسية، وقد أطلق المدير التنفيذي عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة في عام 2020 لتحديد الدعم الأنسب للبرامج ومتطلبات تسيير الأعمال لتمكين **البرنامج** من تنفيذ برنامج عمله العالمي.

37- وأُبلغت اللجنة أيضا أن مفهوم الميزانية "الأساسية" قد أُدخل لتحديد الأنشطة الأساسية التي تسهم في إنجاز عمليات تسيير الأعمال بكفاءة وفعالية، بغض النظر عن مصادر تمويلها. وميزانية دعم البرامج والإدارة، التي يعتمدها المجلس التنفيذي سنويا، هي جزء منفصل من الميزانية الأساسية وتُموَّل من تكاليف الدعم غير المباشرة المستردة من المساهمات وفقا لسياسة الاسترداد الكامل التكاليف. كما زُودت اللجنة بتفاصيل تتعلق بالنفقات المتكررة وغير المتكررة بين المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والمقر التي يشير إليها الجدول رابعا-4 من التقرير.

38- ويشير التقرير إلى أنه، في الميزانية الأساسية الجديدة، يُستكمل مصدر تمويل دعم البرامج والإدارة بصناديق استئمانية وحسابات خاصة تعزز القدرة التنظيمية **للبرنامج** وفعاليته وقدرته على العمل في مجالات مواضيعية محددة (المرجع نفسه، الموجز التنفيذي). وفيما يتعلق بمصادر التمويل، أُبلغت اللجنة أن الصناديق الاستئمانية والحسابات الخاصة الحالية تُموَّل من مساهمات المانحين الموجهة، ومن رسوم استرداد التكاليف الإدارية المفروضة على المستخدمين الخارجيين لخدمات **البرنامج**. وزُودت اللجنة بمعلومات تبين أن لدى **البرنامج** ما مجموعه 8 حسابات خاصة و24 صندوقا استئمانيا بقيمة تبلغ 95.4 مليون دولار أمريكي، وأن الصناديق الاستئمانية والحسابات الخاصة تُنشأ في المقام الأول لمجالات مواضيعية محددة وهي تُحدَّد على أنها مناسبة للتمويل عن طريق مساهمات المانحين الموجهة. وتلاحظ اللجنة من المعلومات المقدمة أنه سيتم تعبئة عشرة صناديق استئمانية وحسابات خاصة جديدة في عام 2022 بخط أساس قدره 16.2 مليون دولار أمريكي، وأن الأرصدة المرحّلة حتى

1 يناير/كانون الثاني 2022 تبلغ 79.0 مليون دولار أمريكي للصناديق الاستئمانية و208.0 مليون دولار أمريكي للحسابات الخاصة (المرجع نفسه، الفقرة 191؛ المرفق الخامس: الجدولان ألف-خامسا-4 وألف-خامسا-5).

39- **وتلاحظ اللجنة الاستشارية إعادة تعريف وخفض تمويل دعم البرامج والإدارة للمكاتب القطرية في أعقاب استعراض الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة، ومقترحات تمويل الميزانية الأساسية من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة، والمساهمات الموجهة إلى الصناديق الاستئمانية والحسابات الخاصة، ورسوم استرداد تكاليف الإدارة. وتوصي اللجنة بأن يُجري البرنامج تقييما لتنفيذ عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة من حيث تأثيره على الميزانية الأساسية وعلى ولاية المكاتب القطرية وعملياتها، وأن تُقدم نتائج هذا التقييم في تقرير ميزانية البرنامج القادمة.**

الخدمات المشتركة وترتيبات تقاسم التكاليف

40- يشير التقرير إلى أن **البرنامج** يقدم خدمات إلى مجتمع المساعدة الإنسانية تتماشى مع ولايته وسياساته وأنشطته وميزاته النسبية. ويمكن تقسيم أنشطة تقديم الخدمات إلى خدمات مشتركة مُسندة (الخدمات التي يديرها **البرنامج**، مثل خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية ومجموعتي اللوجستيات والاتصالات في حالات الطوارئ التي يقودها **البرنامج**)، وخدمات عند الطلب (الخدمات التي يقدمها **البرنامج** بناء على طلب من أطراف خارجية مقابل دفع قيمتها). ويقدم التقرير أمثلة على الخدمات المدارة على المستوى العالمي والتي تغطيها الحسابات الخاصة (المرجع نفسه، الفقرة 136). ويشير التقرير إلى أنه سيُخصَّص 597 مليون دولار أمريكي، تمثل 7 في المائة من خطة التنفيذ المؤقتة، للخدمات والمنصات المشتركة في عام 2022 (المرجع نفسه، الجدول ثالثا-12).

41- وعند الاستفسار، زُودت اللجنة بمعلومات تتعلق بمركز الحجوزات الإنسانية التابع للأمم المتحدة، وهو مركز عالمي لخدمة المجتمع الإنساني الأوسع يوفر خدمات الحجز الرقمي والدعم الإداري للإقامة، والنقل البري والجوي، والعيادات، وخدمات المستشارين. وفي السنوات الثلاث الماضية، شهد المركز العالمي للخدمات المشتركة الذي يديره **البرنامج** للتعاون بين الوكالات نموا مطردا وأصبح الآن يعمل في 181 1 نقطة خدمة ميدانية تابعة للأمم المتحدة في 102 من البلدان من 12 وكالة تابعة للأمم المتحدة، ويتوقع أن يخدم 550 ألف عميل في عام 2021. وأُبلغت اللجنة أن المركز يقدم حاليا 910 3 مركبات تابعة للأمم المتحدة، وأكثر من 285 رحلة طيران تابعة للأمم المتحدة، و270 دار ضيافة تابعة للأمم المتحدة، و110 فنادق مدرجة لدى إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، و70 عيادة تابعة للأمم المتحدة و35 من مستشاري الأمم المتحدة، بالإضافة إلى تقديمه أكثر من 500 1 رحلة طيران للدعم المتعلق بكوفيد-19 في عام 2020 حيث استفاد ما يقرب من 000 30 مسافر من رحلات الطوارئ. وأُبلغت اللجنة أيضا أنه في عام 2020، تحققت وفورات في التكاليف قدرها 1.3 مليون دولار أمريكي، ووفورات في الوقت تقدر بنحو 132 مكافئ دوام كامل في عمليات الأمم المتحدة العالمية في المركز؛ بالإضافة إلى ذلك، تحققت وفورات في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون تبلغ 88 مليون طن متري من خلال تقاسم الرحلات مما يعادل ما يُعزل في عام واحد من الكربون في 107 أفدنة من غابات الولايات المتحدة. وفي المستقبل، سيوسع المركز شراكاته على المستوى العالمي ومستوى أفرقة إدارة العمليات والمستوى المحلي لزيادة عدد مقدمي الخدمات للأمم المتحدة.

42- وفيما يتعلق بالأماكن المشتركة، أُبلغت اللجنة أن **البرنامج**، على مدى السنوات الثلاث الماضية، دعم بنشاط تنفيذ أماكن العمل المشتركة على مستويات مختلفة وبمبادرات متنوعة. وبسبب الاستجابات الميدانية الاستباقية من خلال منصة **البرنامج** المؤسسية لإدارة المرافق، ARCHIBUS، والعمل مع مكتب التنسيق الإنمائي، وبالتنسيق مع فرقة العمل المعنية بالأماكن المشتركة وخدمات المرافق (TTCP + FS)، يقترب **البرنامج** من هدف الأمين العام المتمثل في تحقيق 50 في المائة من أماكن العمل المشتركة بحلول نهاية عام 2021. كما أُبلغت اللجنة أنه، حتى سبتمبر/أيلول 2021، كان ما نسبته 47.6 في المائة (210 من أصل 441) من مكاتب **البرنامج** الميدانية ينفذ أماكن عمل مشتركة، وأن **البرنامج** سيواصل في المستقبل عمله مع مكاتبه الميدانية وتقديم الدعم التقني والمشورة بشأن إدارة المرافق والعقارات، بما في ذلك الأماكن المشتركة. وبالتوازي مع ذلك، سيتابع **البرنامج** حملته لتوعية المكاتب الميدانية بوجوب ملء سجلات حافظة **البرنامج** وحفظها في منصة ARCHIBUS،

وذلك كعنصر رئيسي في عمل **البرنامج** على ملء قاعدة بيانات مكتب التنسيق الإنمائي. وأُبلغت اللجنة أن الفريق المعني بالمرافق يُجرّب حاليا وحدة نمطية في مركز الحجز الإنساني مخصصة تحديدا للأماكن المكتبية، وهي تهدف إلى الإعلان عن توفر مكاتب شاغرة داخل مباني **البرنامج** متاحة لكيانات الأمم المتحدة الأخرى، بغية تعزيز وتسهيل فرص التشارك في المواقع، ولا سيما في المواقع التي لا يوجد فيها إلا **البرنامج** كوكالة تشغيلية.

43- و فيما يتعلق باستراتيجية تشغيل أعمال الأماكن المشتركة، أُبلغت اللجنة أنه في عام 2020، تُقدَّر فوائد التكاليف المحتملة لاستراتيجية التشغيل في **البرنامج** بمبلغ 1.7 مليون دولار أمريكي، وأن مزايا التكلفة الإجمالية لمدة 5 سنوات تُقدر بنحو 5.2 مليون دولار أمريكي، مع أن هذا التقدير عرضة للتغيير مع التغير في عدد المكاتب القطرية التي تطوّر وتنفذ استراتيجية للتشغيل. وفيما يتعلق بخدمات أسطول المركبات الخفيفة المشتركة، أُبلغت اللجنة أن الهدف من مشروع حلول الأسطول العالمي التابع للأمم المتحدة هو إعداد وتنفيذ حلول تأجير المركبات الخفيفة لوكالات الأمم المتحدة الأخرى. وسيستخدم المشروع بوابة **البرنامج** كواجهة للعملاء، ومن المزمع إطلاق عقد الإيجار الأول في ديسمبر/كانون الأول 2021. **وترحب اللجنة الاستشارية بمبادرات الخدمات المشتركة المنفذة حتى الآن وتشجع على إحراز مزيد من التقدم فيما يتعلق بالتعاون بين الوكالات. واللجنة على ثقة من أنه سيتم، في تقارير البرنامج في المستقبل، توفير معلومات محدثة تشمل فيما تشمله معلومات عن مكاسب الكفاءة المحققة.**

المبادرات المؤسسية

44- يشير التقرير، في الفقرات من 327 إلى 362، إلى استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة للمبادرات المؤسسية الحاسمة، حيث يقترح **البرنامج** استخدام مبلغ 42.4 مليون دولار أمريكي من حساب التسوية لدعم مبادرتين رئيسيتين: اعتماد مبادرة مؤسسية حاسمة جديدة بشأن " الاستثمار في العاملين في **البرنامج**"؛ والشريحة الثالثة والأخيرة من استراتيجية المبادرات المؤسسية الحاسمة للقطاع الخاص، وفقا للخطة المتعددة السنوات التي أقرها المجلس في عام 2019 (المرجع نفسه، الموجز التنفيذي). ويشير التقرير إلى أن الرصيد المتوقع لحساب التسوية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022 هو 229.4 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل نفقات دعم البرامج والإدارة لمدة 5.6 أشهر، مما يتيح موارد إضافية تتجاوز المستوى المستهدف المحدد بخمسة أشهر في حالة عدم تحقق توقعات الإيرادات في عام 2021 أو عام 2022 (المرجع نفسه، الفقرة 326، الجدول سابعا-2).

45- ويشير التقرير إلى أن الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2026 ستحدد موظفي **البرنامج** كعامل تمكيني رئيسي لتحقيق رسالة **البرنامج** وأنه ملتزم بتحقيق الامتياز في إدارة شؤون العاملين لتمكينه من مواصلة إنقاذ الأرواح وتغيير حياة الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وتطرح سياسة شؤون العاملين في **البرنامج** رؤية لقوة عاملة مستقبلية وإطارا لتحقيق أربعٍ من أولويات العمل ذات الصلة: "السرعة والمرونة"؛ "والأداء والتحسن"؛ "والتنوع والشمول"؛ "والرعاية والمساندة" (المرجع نفسه، الفقرة 339). وزُودت اللجنة بمعلومات تتعلق بشعبة الموارد البشرية والرفاه في إطار إدارة ثقافة مكان العمل التي تم إنشاؤها في عام 2020 كجزء من إعادة الهيكلة الأخيرة لمقر **البرنامج**. وأُبلغت اللجنة أن هذه الإدارة تقود الجهود الموجهة لمعالجة جميع المسائل المتعلقة بإدارة شؤون العاملين ورفاه الموظفين، ولتعزيز **البرنامج** كمكان عمل محسن وشامل للجميع يسوده الاحترام. وستكون الوحدة الجديدة لتنسيق العاملين والثقافة مسؤولة عن ضمان التنفيذ الناجح لسياسة شؤون العاملين في **البرنامج**، التي وافق عليها المجلس التنفيذي **للبرنامج** في يونيو/حزيران 2021، من خلال التنسيق والتواصل والعمل مع أصحاب المصلحة في تنفيذ العديد من المبادرات المتعددة التخصصات المرتبطة بسياسة شؤون العاملين؛ ومنها على سبيل المثال، استراتيجية الموارد البشرية واستراتيجية الرفاه وإطار التنوع والشمول. وتُدار شؤون العاملين بالعمل مع فرق الموارد البشرية الإقليمية والمحلية (المرجع نفسه، الفقرة 342، الصفحة 89).

46- كما زُودت اللجنة بمعلومات تتعلق بالناتج المتوخى 1، والإدارة الاستباقية للهياكل والوظائف، وأُبلغت أن تعزيز تطبيق العمليات والأطر التي وضعتها شعبة الموارد البشرية والشعب الأخرى والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية سيتطلب القدرة على تنفيذ

عمليات جديدة وتحسين القوى العاملة فيها. وتشمل الأنشطة ما يلي: أ) زيادة تقديم التوجيه بشأن إدارة شؤون العاملين إلى مديري المكاتب الإقليمية والقطرية وتنفيذ الأولويات والعناصر والالتزامات التكميلية لسياسة شؤون العاملين في **البرنامج** وإطار التوظيف والمبادرات ذات الصلة؛ ب) تسريع استعراض الهياكل التنظيمية والوظائف وطرائق العقود مقابل المتطلبات المحددة؛ ج) تعزيز الاستجابة الإقليمية لحالات الطوارئ ودعم جهود استعداد المكاتب القطرية. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية الإنشاء المقترح لوحدة تنسيق شؤون العاملين والثقافة داخل شعبة الموارد البشرية والرفاه وإدارة ثقافة مكان العمل التي أُنشئت في عام 2020 كجزء من العملية الأخيرة لإعادة الهيكلة. واللجنة على ثقة من أنه سيتم توفير معلومات إضافية في التقارير المقبلة عن مبادرات ثقافة مكان العمل، بما في ذلك أي مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة.**

مسائل أخرى

مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا

47- دعا برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2011-2020، المعتمد في عام 2011 في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، إلى إنشاء مصرف للتكنولوجيا مخصص لأقل البلدان نموا. وفي 23 ديسمبر/كانون الأول 2016، اتخذت الجمعية العامة القرار 251/71، بشأن إنشاء مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا. ويدفع مصرف التكنولوجيا قدما بجهود أقل البلدان نموا لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية والابتكارية ودمج تلك القدرات في عملية التنمية المستدامة لديها وباتجاه التحويل الهيكلي لاقتصاداتها، وكذلك فيما يتعلق بالهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة. **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يتعاون البرنامج، وأن ينسق، مع مصرف التكنولوجيا في بناء القدرات وتقاسم المعرفة مع أقل البلدان نموا، وبأن يقدم تحديثا عن ذلك في تقرير الميزانية القادم.**

توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

48- تشير اللجنة الاستشارية إلى التوصية الواردة في تقريرها المؤرخ 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2020 بشأن إدراج معلومات عن تنفيذ توصيات اللجنة والإجراءات المتخذة. **وتكرر اللجنة الاستشارية رأيها القائل بأن التغذية المرتدة بشأن تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية ينبغي أن تُقدم بانتظام في سياق تقارير البرنامج.**

الشراكة مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

49- ترى اللجنة الاستشارية أن **البرنامج** بحاجة إلى تعزيز وتوسيع شراكته مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وترى اللجنة أن مثل هذه الشراكة تستلزم الدعم المباشر، بما في ذلك الوصول إلى خدمات **البرنامج** و/أو الدعم التقني الذي يقدمه، كوسيلة لتعزيز أثر العمليات الحالية للأونروا، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين، وتخفيف العبء المالي الواقع على الوكالة. **وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى تحديث عن هذا الموضوع في تقارير البرنامج في المستقبل.**

ثالثا- الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2022-2026)

50- يبين التقرير أن الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2022-2026) تسترشد بقدرة **البرنامج** على إحداث فارق في مكافحة الجوع، ويشير إلى المجالات التي تحتاج إلى جهود إضافية. ويتوقع التقرير أن نحو 660 مليون شخص يمكن أن يبقوا يواجهون الجوع المزمن في عام 2030، وأن الجهود المبذولة على المستويات القطرية ستوجَّه نحو العدد المتزايد للأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ونحو إدارة المحركات الرئيسية للجوع (EB.2/2021/4-A، الفقرتان 2 و6). ويبين التقرير أن **البرنامج** ملتزم تماما بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتحديدا الهدفين 22 و17 المتمثلين فيما يلي: 1) استئصال انعدام الأمن الغذائي

وسوء التغذية في العالم (الهدف 2 – القضاء على الجوع)؛ 2) تحقيق الجهات الفاعلة الوطنية والعالمية لأهداف التنمية المستدامة (الهدف 17 – الشراكات من أجل تحقيق الأهداف) (EB.2/2021/4-A، الفقرات 28 إلى 34).

51- وترتبط أهداف التنمية المستدامة بالحصائل الاستراتيجية الخمس **للبرنامج** على النحو المفصل في الفقرات من 50 إلى 87 من التقرير. كما يشير التقرير إلى المبادئ السبعة التي ستوجه عمل **البرنامج** وهي: وضع الناس في محور التركيز، والاستناد إلى المبادئ الإنسانية، والملكية الوطنية، ومراعاة كل سياق على حدة، وتكامل البرامج، والوعي بالمخاطر، والاستناد إلى الأدلة (المرجع نفسه، الفقرات 39 إلى 46)، وإلى العوامل التمكينية الستة التي ستزيد من قدرة **البرنامج** على تحقيق نتائج في القضاء على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، بما في ذلك الشراكات والعاملون والتمويل والابتكار (المرجع نفسه، الفقرات 104-141). وتستند التوصيات والدروس المستفادة إلى استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة 2017-2021، وإلى تقييم أجرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف ويغطي الفترة 2017-2018، وكذلك إلى استعراضات خارجية وتقييمات مستقلة، وسيستفيد **البرنامج** من هذه المعرفة لتحسين التخطيط والبرمجة وستكون أساسا للتعلم والمساءلة (EB.2/2021/4-A، الموجز التنفيذي).

52- وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن **البرنامج** أنفق 7.4 مليار دولار أمريكي في عام 2020 كنفقات مباشرة، منها مبلغ 2.6 مليار دولار أمريكي وُجِّه من خلال المنظمات غير الحكومية كشركاء منفذين، وأنه من حيث ميزانيته، فإن 35 في المائة من عمل **البرنامج** ينفذ من خلال المنظمات غير الحكومية. كما زُودت اللجنة بمعلومات تتعلق بالمستويات الثلاثة لرقابة **البرنامج** على شركائه لضمان احترام المبادئ الإنسانية والمساءلة، وهي مستويات المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية.

53- وفيما يتعلق بإدماج تدابير الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات **البرنامج** وبرامجه، أُبلغت اللجنة أن هذه التدابير تستخدم التكنولوجيا لتعزيز نهج يركز على الضحايا من خلال الإبلاغ الآمن، والوصول إلى خدمات المساعدة، وتحسين تحليل المعلومات، بغية تيسير الوقاية والتخفيف من الاستغلال والانتهاك الجنسيين بالاستناد إلى الأدلة. وعلاوة على ذلك، يتكفل **البرنامج** بأن تشكل الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين جزءا من الإجراءات والتوجيهات المعيارية والضوابط المؤسسية لدى **البرنامج** عبر الشعب المختلفة. وعلى سبيل المثال، يقوم **البرنامج** بفحص المرشحين من خلال قاعدة بيانات "Clear Check". وقد خصصت المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية التابعة **للبرنامج** نقاط اتصال للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين لتقوية الروابط بين هذه الحماية، والنشاط العملي المتعلق بحماية السكان المتضررين والمساءلة أمامهم، والمساواة بين الجنسين على المستوى الميداني. أخيرا، أدمج **البرنامج** جلسات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في الدورة التدريبية لنهُج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية (SSAFE)، وهي شرط إلزامي على جميع الموظفين الذين يُنشرون في سياقات الطوارئ.

54- وفيما يتعلق بالعمل الإنمائي والحصائل الإنمائية على المستوى القطري، أُبلغت اللجنة بأن الخطط الاستراتيجية القطرية **للبرنامج** تشكل أطر عمل مترابطة للمساعدة الإنسانية والإنمائية، وفيها تُستمد جميع الأهداف الإنمائية من أطر الأمم المتحدة الجديدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وأُبلغت اللجنة أن **البرنامج** يضمن بالتالي مواءمة الخطط الاستراتيجية القطرية مع هذه الأطر من حيث المحتوى، وكذلك من حيث دورات التنفيذ، لدعم تحليل المنظومة الإنمائية وتخطيطها والاتساق في تنفيذها، مع إثراء التحليل القطري المشترك بالتحليل الشامل والمتعلق بالهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، وفي إطار إعادة تنظيم المنظومة الإنمائية، يساهم **البرنامج** في استخدام خطط عمل مشتركة أكثر شمولية تركز على الناس وكذلك في تبسيط عمليات البرامج المشتركة لدعم فعالية أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. ويعمل **البرنامج**، على المستوى الإقليمي وبالتنسيق الوثيق مع مكتب التنسيق الإنمائي، على تعزيز مشاركته في الهيكل الإقليمي الجديد المشترك بين الوكالات/المنظومة الإنمائية بغية دعم الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة (انظر أيضا EB.2/2021/4-A، الفقرة 24).

55- وفيما يتعلق بإبراز تخصيص التحويلات واستخدامها من قبل المستفيدين، أُبلغت اللجنة، عند الاستفسار، أنه في البلدان التي توجد فيها اختلافات كبيرة بين أسعار الصرف الرسمية والموازية، يتعامل **البرنامج** بشكل استباقي مع مقدمي الخدمات المالية والسلطات التنظيمية الوطنية من أجل التفاوض على شروط تفضيلية أقرب ما تكون إلى الأسعار الموازية، مما يزيد من قيمة

أموال المانحين، ويضمن الامتثال القانوني في الوقت نفسه. كما أُبلغت اللجنة أنه في حين أن نجاح **البرنامج** في التفاوض بشأن الأسعار التفضيلية كان متفاوتا، فقد تم تحديد هذه الأسعار بنجاح ويتم استخدامها حاليا في عدة بلدان، منها إثيوبيا ولبنان وميانمار وجنوب السودان وسوريا واليمن. وعلاوة على ذلك، فإن مفاوضات الأسعار التفضيلية ليست سوى واحدة من استراتيجيات **البرنامج** لإدارة مخاطر أسعار الصرف وتعظيم القيمة مقابل المال، وأن **البرنامج** يقلل من تعرضه لمخاطر تقلبات أسعار الصرف عن طريق تقليل الأرصدة النقدية بغير الدولار الأمريكي.

56- و أُبلغت اللجنة بأن مراعاة اعتبارات العملة يمكن أن تساعد في تصميم البرامج، حيث أنه قد يكون من الأفضل، حسب السياق والمخاطر، الحد من الحاجة إلى العملة المحلية عن طريق استيراد السلع والبضائع والخدمات والصرف بالدولار الأمريكي. وأُبلغت اللجنة أن تدابير التخفيف الإضافية للمخاطر يمكن أن تشمل تجزئة الإيصالات على شرائح متعددة لتسهيل استيعابها من جانب عمليات **البرنامج**، وقيام **البرنامج** بإعادة بيع العملة المحلية إلى الشركاء من الأمم المتحدة ومن المنظمات غير الحكومية بموافقة الحكومة المضيفة عند الاقتضاء (انظر أيضا EB.2/2021/4-A، الإطار 10، الصفحة 31).

57- وفيما يتعلق بنشاط الشراء، زُودت اللجنة بمعلومات تتعلق بالمبادئ التوجيهية للمشتريات بشأن ملاءمة الأغذية وتوزيعها وبمورّدي الأغذية **للبرنامج** من عام 2015 إلى منتصف أكتوبر/تشرين الأول 2021. وأُبلغت اللجنة أنه خلال الفترة 2015-2020، تعاقد **البرنامج** سنويا مع ما متوسطه 654 مورّدا على مشتريات تزايدت قيمتها بصورة مطردة من 1.1 مليار دولار أمريكي في عام 2015 إلى 1.7 مليار دولار أمريكي في عام 2020. وأُبلغت اللجنة أن **البرنامج** يتعاقد عموما مع موردين موجودين في البلدان النامية على المشتريات الأصغر نسبيا؛ ولهذا السبب فإنه إذا تم تقسيم قيمة مشتريات الأغذية حسب تصنيف بلد المنشأ، فإن الحصة المتعلقة بالمورّدين من البلدان المتقدمة ترتفع بشكل كبير لتصل إلى 30 في المائة من المجموع. ومع ذلك، ومن مجموع مورّدي الأغذية الذين تعاقد معهم **البرنامج**، تلاحظ اللجنة أن ما متوسطه 93 في المائة من مورّدي **البرنامج** متمركزون في البلدان النامية (انظر أيضا EB.2/2021/4-A، الفقرتان 76 و100). وفيما يتعلق بزيادة القدرات الوطنية وتنمية المجتمعات المحلية، أُبلغت اللجنة بالنهج الثلاثي الذي يتبعه **البرنامج** لتعزيز تصميم وتخطيط وتنفيذ البرامج في مجال بناء القدرة على الصمود، وشبكات الأمان، والحد من مخاطر الكوارث، والاستعداد، وكذلك عمل **البرنامج** مع صغار المزارعين (انظر أيضا EB.2/2021/4-A، الحصيلة 3، الفقرة 7).

58- وفيما يتعلق ببرامج **البرنامج** في مجال الطاقة الشمسية، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن **البرنامج** يستخدم تكنولوجيات تركز على الطاقة الشمسية كمصدر للطاقة المتجددة والكهرباء في جميع أنحاء أفريقيا وأنه يستخدم الطاقة الشمسية لأغراض الطهي والتبريد، بما في ذلك في المدارس. ومن الأمثلة على ذلك استخدام الطاقة الشمسية في تشغيل مضخات المياه في تشاد ومصر والسنغال، وأجهزة الطهي وأجهزة التجفيف في ملاوي وبوروندي، وفي الآبار التي تعمل مضخاتها بالطاقة الشمسية في النيجر وزيمبابوي. وأُبلغت اللجنة أنه من بين حلول الطهي الفعالة، فإن الحلول الحديثة القائمة على الوقود غير الحيوي (مثل مواقد غاز البترول المسيَّل ومواقد الإيثانول وأفران الضغط الكهربائية) تقلل إلى حد كبير من الانبعاثات العالمية، وهي في الوقت نفسه تتخلص من المخاطر الصحية والحاجة إلى قطع الأشجار، وأنه في الوقت الذي يلتزم فيه **البرنامج** بالحياد المناخي، فإن للجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية الأخرى، بما في ذلك القطاع الخاص، دورا أكبر لتؤديه في النهوض بالنظم الإيكولوجية التي تستخدم الطاقة الشمسية المستدامة (انظر أيضا EB.2/2021/4-A، الإطار 1، الصفحة 9).

59- **وتلاحظ اللجنة الاستشارية العمل الجاري في سياقات الصعيد القطري، بما في ذلك درجة الرقابة التي يمارسها الشركاء المنفذون، والأنشطة الإنمائية القطرية، وإبراز أهمية تخصيص التحويلات واستخدام المستفيدين لها، والبرامج التي تمكّن الطاقة الشمسية. وتتطلع اللجنة إلى تلقي معلومات مستكملة عن هذه المسائل، ولا سيما فيما يتعلق بنشاط شراء الأغذية وزيادة استخدام المورّدين المحليين فيما يقوم به البرنامج من شراء وتوزيع للأغذية.**

رابعا- تعيين مراجع الحسابات الخارجي للبرنامج للفترة من 1 يوليو/تموز 2022 إلى 30 يونيو/حزيران 2028

60- يشير التقرير إلى أن المجلس وافق، في دورته العادية الثانية لعام 2020، على عملية اختيار وتعيين مراجع الحسابات الخارجي **للبرنامج** للفترة من 1 يوليو/تموز 2022 إلى 30 يونيو/حزيران 2028. ويقدم التقرير معلومات عن عملية تقديم العطاءات، والتقييمات التقنية والمالية، والعروض، والتصنيف النهائي، وعن التوصية التي قدمها فريق التقييم بأن يعين المجلس ديوان المحاسبة الفيدرالي الألماني (Bundesrechnungshof) مراجعا خارجيا لحسابات **البرنامج** مقابل أجر سنوي إجمالي قدره 492 368 دولارا أمريكيا، شاملا الأتعاب وجميع التكاليف والنفقات الأخرى، على أن يُسدد على أقساط ربع سنوية (EB.2/2021/5-B/1).

61- وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن عملية الاختيار تستند إلى المادة 14-2 من النظام المالي التي تنص على ما يلي "يُعيَّن مراجع الحسابات الخارجي من خلال عملية اختيار تنافسية لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد. ويمكن أن يعين مرة أخرى بعد انقطاع لمدة ولاية واحدة على الأقل". ولا يُحظر على مراجع الحسابات الخارجي العمل في الصناديق والبرامج والوكالات الأخرى عند انتهاء مدته. وأُبلغت اللجنة بعملية الاختيار، وعضوية فريق التقييم ومعايير التقييم حيث يعطي ترجيحُ الدرجات التقنية والمالية 80 في المائة للتقييم التقني و20 في المائة للتقييم المالي، وذلك وفقا للعملية التي وافق عليها المجلس.

62- كما أُبلغت اللجنة أن **البرنامج** تلقى عروضا تقنية ومالية من كندا وألمانيا والهند والفلبين والاتحاد الروسي والسويد من خلال عملية الاختيار التنافسية، وأن البلدان التي أدت في السابق وظائف مراجع الحسابات الخارجي لدى **البرنامج** تشمل: فرنسا لفترتين مدة كل منهما أربع سنوات من عام 1994 إلى عام 2002؛ والمملكة المتحدة لفترتين مدة كل منهما أربع سنوات من عام 2002 إلى عام 2010؛ والهند لفترة واحدة مدتها ست سنوات من عام 2010 إلى عام 2016؛ وفرنسا لفترة واحدة مدتها ست سنوات من عام 2016 إلى عام 2022. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن فريق التقييم اعتبر أن ديوان المحاسبة الفيدرالي الألماني، وهو المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في ألمانيا، هو المرشح الأقوى من الناحية التقنية والأفضل قيمة مقابل المال من الناحية المالية. وتراوحت قيم العطاءات الأخرى بين 690 399 دولارا أمريكيا و983 810 دولارا أمريكيا.

63- **وترى اللجنة الاستشارية أن من الضروري زيادة عدد المتقدمين، وكذلك زيادة التنوع، في مجموعة المتقدمين لضمان أن تكون العملية تنافسية كليا. وعلى هذا، توصي اللجنة بأن يطلب المجلس التنفيذي إلى المدير التنفيذي اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة مجموعة المتقدمين لعمليات الاختيار التنافسية في المستقبل عن طريق عملية تزيد من التنوع الجغرافي.**

خامسا-الوثائق المقدمة إلى المجلس التنفيذ للعلم

اللائحة المالية المنقحة (EB.2/2021/5-D/1)

64- يشير التقرير إلى أن تعديلات اللائحة المالية دخلت حيز النفاذ اعتبارا من 1 سبتمبر/أيلول 2021 من أجل: مراعاة التغييرات الواقعة في عمليات **البرنامج** نتيجة لتنفيذ خارطة الطريق المتكاملة، بما في ذلك تعديلات اللائحة العامة والنظام المالي؛ وزيادة تعزيز الحوكمة المالية؛ وتوحيد قواعد اللائحة المالية وتوسيعها فيما يتعلق بالإعفاءات لتشمل جميع أنواع المشتريات؛ وتضمين التعديلات السابقة التي أُدخلت على القاعدة 112-23 من اللائحة المالية (القاعدة 112-35 في اللائحة المالية المنقحة) التي كانت قد عُرضت في منشور المدير التنفيذي OED2014/019 المؤرخ 2 ديسمبر/كانون الأول 2014 (EB.2/2021/5-D/1، الموجز التنفيذي).

65- وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أنه تمشيا مع أحكام المادة 2-2 من النظام المالي **للبرنامج**، يضع المدير التنفيذي لائحة مالية تتسق مع النظام الأساسي **للبرنامج** ونظامه المالي، لضمان الإدارة المالية الفعالة وممارسة التوفير، ويعمّم المدير التنفيذي اللائحة المالية للعلم على المجلس التنفيذي **للبرنامج**، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ولجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة. كما زُودت اللجنة بالمعلومات في قالب يسمح بمقارنة اللائحة المالية السابقة، التي كانت قد دخلت

حيز النفاذ اعتبارا من مايو/أيار 2013، باللائحة المالية الحالية التي دخلت حيز النفاذ في سبتمبر/أيلول 2021. **واللجنة الاستشارية على ثقة من أنه سيتم تقديم مثل هذه المقارنة في التقارير المقدمة إلى المجلس في المستقبل**.

خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي

66- تتضمن الوثيقة EB.2/2021/5-C/1، المقدمة إلى المجلس التنفيذي **للبرنامج** للعلم، خطة العمل السنوية لمراجع الحسابات الخارجي لأنشطة المراجعة بين 1 يوليو/تموز 2021 و30 يونيو/حزيران 2022.